مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: تداعيات الخطاب السياسي على السلم المجتمعي في العراق
اسم الكاتب: م.د. حيدر علوان حسين، م.م. حسين حيدر جاسم، م.د. موسى جعفر راضي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/719
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 12:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تداعيات الخطاب السياسي على السلم المجتمعي في العراق

The implications of the political discourse on the social peace in Iraq

م . د . حيدر علوان حسين
مكتب رئيس الوزراء.

م . م . حسين حيدر جاسم
مدير عام مديرية التربية والتعليم
في هيئة الحشد الشعبي.

م . د . موسى جعفر راضي ف
مدير قسم المناهج في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الملخص:

وقد تناولت هذه المقالة موضوعات دراسية أكثر تحديداً فيما يتعلق بمشاكل الخطاب السياسي المؤسسي في العراق ، خاصة خلال فترات مختلفة من التطور ، الأنظمة السياسية التي بدأت من الأنظمة الملكية ، ثم الأنظمة الجمهورية تحت حكم السلطوية بعد عام ١٩٦٨ حتى سياسية. التحولات التي حدثت في عراق ديمقراطي جديد في عام ٢٠٠٣ .لذلك ، تغير الخطاب السياسي في المرحلة الحالية لأسباب عديدة تتعلق بطبيعة التطورات الطبيعية في وسائل التواصل الاجتماعي والشبكة العالمية عبر الإنترنت ، لذا فإن لغات الخطابات والخطب في مختلف الجوانب قد اتخذت العديد من أشكال التواصل في الإنترنت. من أجل إرسال مواضيع مختلفة مع العديد من المفاهيم في الظروف السياسية والاجتماعية والأمنية ؛ لا سيما مع التحديات الضخمة في مكافحة الإرهاب وتحقيق انتصار كبير من قبل جميع عناصر المؤسسة العسكرية في حالة الديمقراطية بعد عام ٢٠١٦ .ونتيجة لذلك ، بحثت المقالة في المشاكل والتحديات التي واجهت الخطاب السياسي بشكل شامل ، وبحثت في واقع هذا الخطاب في عصر الديمقراطية من أجل تحليل الطبيعة الحديثة للتوجيه الخطاب العام في مختلف جوانب الحياة العامة ، فضلا عن إجراء استطلاع للرأي العام للتعرف على الحقائق الحقيقية للمستقبل.

Abstract:

This article has been tackled more specific study subject regards with the institutional political discourse problems in Iraq , especially during different periods of development the political systems which started from the monarchic regimes ,then the republican

regimes under the rule of Authoritarianism after 1968 until to the political transformations which happened into a new democratic Iraq in 2003 .

Therefore ,the political discourse has changed in the current stage for many reasons concerning with the nature of natural evolutions in social media and world wide web by the internet ,So the languages of discourses and speeches in various aspects have taken many kinds of communication forms in order to send different topics with several notions in the political and social and security conditions ;particularly with the huge challenges in fighting terrorism and achieving great triumph by all elements of military institution in the state of democracy after 2016 .

As a result of that ,the article researched in the problems and the challenges which confronted the political discourse thoroughly, and research the reality of this discourse in the age of democracy in order to analyze the recent nature of guidance the public discourse in different aspects of public life ;furthermore making of public opinion poll to recognize the real facts for the future .

المقدمة:

يمتد إرث الخطابات السياسية على المستوى الرسمي وغير الرسمي لعقود طويلة سيما منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة ، وقد اختلف شكل ومضمون الخطاب السياسي بحسب شكل النظام السياسي الحاكم وطبيعة ثقافة الطبقة السياسية الحاكمة التي تولت المسئولية على اختلاف مراحلها التاريخية في العراق المُعاصر مما انعكس سلباً على حالة السلم المجتمعي .

وفي مرحلة من مراحل التطور التاريخي للخطاب السياسي الرسمي المؤسسي تحولت خطابات السلطة الحاكمة آنذاك إلى مركزية شديدة سيما بعد عام ١٩٦٨ بفعل تسيّد نظام الحزب الواحد لأكثر من ثلاث عقود ، مع تزايد سقف الطموحات السياسية بشكل لا يتناسب والامكانيات المتاحة مقارنة مع مضمون ومحتوى توجه الخطاب السياسي الرسمي للسلطة الحاكمة وقتئذ ، والذي حاول بشتى الوسائل إضعاف الخطاب السياسي للقوى الوطنية في كل مرحلة من مراحل نضالها السياسي . مما أدى بالنظام الحاكم إلى اعتماد منهجية غير مسبوقة في الاستبداد والتسلط في الحكم وتسخير موارد الدول كافة من أجل توجيه خطاب سياسي أعلامي واحد يعكس

فلسفة نظام حكم الفرد المستبد حصرا .ولكن طبيعة الواقع السياسي بعد عام ٢٠٠٣ فرضت عليه أنماط جديدة من الخطاب السياسي بسبب التحول عام ٢٠٠٣ ، ناهيك عن ظهور تحديات خطيرة فرضت نفسها على الواقع الجديد الذي جاءت به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها والتي عكست رؤية الدولة المحتلة للعراق وفقا للقرارات الأمم المتحدة التي خولتها مسئولية ذلك ، مع استمرار تصاعد ضغط الخطاب السياسي الرسمي سيما المؤسسي الذي تمثله الدولة وتناغمه مع طموحات وأهداف الخطاب الشعبي العام ،الذي ان عكس سلباً على الحياة المجتمعية في العراق اذ اصبح التهديد الامني هو الهاجس الوحيد للمواطن والحكومة على حدً سواء مما شكل حالة انتكاسة لحالة السلم المجتمعي الذي كان رافضا للرؤية الأحادية التي جاءت بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها عندما صاغت خطاب الهيمنة والسيطرة والتحكم على العالم بحكم قوتها التكنولوجيا والعسكرية في عالمنا المعاصر .لذا فإن منتظمات الخطاب السياسي المؤسسي المعاصر يعتمد اليوم على صياغة رؤية جديدة للتعاطي مع المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي باتت على المحك ،سيما في مرحلة ما بعد الانتصارات التي حققتها المؤسسة العسكرية العراقية بجميع تشكيلاتها وأجهزتها ، بمعنى العمل على إيجاد وسائل جديدة من شأنها أن تضيف إليها القدرات المُضاعفة من أجل محاربة ومكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي والوصول بالمجتمع الىحالة السلم المجتمعي الذي يرفض التطرف والتشدد التي باتت تهدد وجود المجتمعات (خطر التنظيمات الارهابية المسلحة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي في جميع دول العالم) . من هنا بدأت الرؤية العراقية تتضح بخطاب سياسي مؤسسي فاعل تقوده عملية واضحة استطاعت أن تفهم مجريات الأحداث المحلية والإقليمية والدولية ، ليجري العمل حاضرا ومستقبلا في استثمار ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في وسائل التواصل الاجتماعي وما سواها من أجل توجيه خطاب سياسي واجتماعي ناضج مؤسسيا ومتوازن وضامن عمليا للأمن والاستقرار في حياة الشعوب والأوطان في دول العالم أجمع . اذ يختلف شكل ومحتوى الخطاب السياسي بحسب شكل النظام السياسي الحاكم وطبيعة ثقافة الطبقة السياسية الحاكمة التي تولت المسئولية على اختلاف مراحلها التاريخية مما انعكس وبشكل واضح على حالة السلم المجتمعي داخل العراق .

فرضية الدراسة:

لقد شكلت مرحلة ما بعد سقوط النظام السياسي في بغداد عام ٢٠٠٣ مرحلة مصيرية في تأريخ العراق المعاصر اذ وقع على عاتق القائمين على العملية السياسية مهمة ايجاد خطاب سياسي جديد في ظل بيئة تعج بالتعقيدات الاقتصادية والاجتماعية والامنية وعلى المستويين الداخلي والخارجي يتماشى مع عملية الادارة الجديدة للحكم ،ومع عدم ظهور خطاب متزن يتماشى مع طبيعة المرحلة والتحديات الكبيرة بدات تتفاقم المشكلات وتوالت الازمات لتنفجر مع منتصف عام ٢٠١٤ على اثر ازمة سقوط ثلاثة محافظات بيد الارهاب من هنا تولدت اهمية مراجعة الاسباب الكامنة وراء

تراكم هذا الكم الهائل من الازمات والمشاكل وهنا برزت اهمية دراسة طبيعة الخطاب السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣وتاثيراته على حالة السلم المجتمعي لذا فإننا من خلال هذه الاوراق سنحاول الاجابة على التساؤلات الاتية:

ماهو مفهوم الخطاب السياسي؟

ما هو مفهوم السلم المجتمعي ؟

كيف تطورالخطاب السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣؟كيف يتم توظف الخطاب السياسي في تعزيز السلم المجتمعي؟

مفهوم الخطاب السياسي

يوصف كل استعمال للغة language لغرض التخاطب بأنه أداء كلامي performance ، و بأنه خطاب discourse، و بأنه نوع من السلوك اللفظي verbal behavior. وهو في كل الأحوال يهدف إلى تحقيق التواصل communication بين منتج الكلام و مستقبله سواء عبر الكلام أو الكتابة[1].فالخطاب وسيلة من وسائل التواصل الفكري بين البشر في مختلف المجالات وتتحقق هذه المهمة من تأثر وتأثير عند استخدام اللغة لاكمال عملية التخاطب. لذا ينقل عن سقراط قوله (تكلم حتى اراك) وعليه فالكلام يعبر عن هوية المتكلم. وبالتالي قد تختلف اللغة في خطاباتنا حسب المشكلة او الموضوع الذي نريد ان نطرحه او نرسله الى الآخرين، فالجوهر المادي هو الذي يحدد رسم الخطاب (مادة الخطاب) ليحدد بعدها نوعية الخطاب[2] ثوري ،منهجي ،تربوي ،نفسي ،سياسي ،شعري ،نثري ، ثقافي...الخ. فالخطاب السياسي بهذا المعنى أداة من أدوات التواصل التي تستخدم للتعبير عن المشاريع والرؤى والتوجهات والمواقف وتحاول التاثير في سلوك ورؤى وتوجهات الاخرين كما انها قد تتأثر بسلوك ومواقف الاخرين.

أنواع الخطاب السياسي

يتألف الخطاب السياسي من ثلاثة عناصر رئيسية وهي (الخطيب) موجه الرسالة ، (الرسالة) الكلام والافكار اوالنصوص المراد ايصالها ،(الجمهور) المتلقي الذي ينبغي إيصال الرسالة له . فهي تعمل كمدخلات للنظام من جهة كما وقد تكون التغذية العكسية التي تغذي النظام او المنظومة الفكرية بردود الأفعال تجاه مختلف القضايا ويمكن تقسيم الخطاب السياسي الى ثلاثة أنواع رئيسية[3] :

الخطاب السياسي الأكاديمي التعليمي: ويشمل هذا النوع على المؤلفات الاكاديمية والمساهمات البحثية السياسية التعليمية منهجا ومعلومة، وهي أدبيات تسعى لايصال المعلومة (بتجرد) منزهة افتراضا عن كل غرض او ميول سياسية، لكن ذلك لا يستبعد تواري الغرض في منهج التعريف فالقول مثلا إن "كارل ماركس يهودي" يبدو في مظهره قولا تعريفيا، لكنه يواري ظلالا للمتلقي العربي أوسع كثيرا من ظلال المتلقي غير العربي.

الخطاب السياسي الجماهيري: وهو نص تحريضي، دعائي يرتبط في الغالب الأعم بالمناسبات والأزمات، ويأخذ شكل الخبر السياسي أو النص المتكامل أو الشعار أو الأغنية أوحتى الطرفة.

الخطاب التنظيري الآيديولوجي: وهو الخطاب الذي يبدعه مفكرون أو تيارات فكرية تتواصل في تشييد هذا البناء عبر مراحل تاريخية، وتروجه وتتبناه المنظمات السياسية كالأحزاب

وجماعات الضغط وجماعات المصالح، ويبدو هذا الخطاب كنص مبني بعناية، يبرهن على صحة مقولاته بقدر من المقدمات والنتائج المنطقية من وجهة نظر صاحبه.[٤] وبالتالي فان هنالك أربعة استراتيجيات للوصول الى خطاب سياسي فعال[٥]:

ا- القدرة على تبليغ الرسالة :تتجسد هذه القدرة على تبليغ الرسالة التي تتبناها مختلف الجهات السياسية في مرحلة الخطاب الى الجماهير وبالتالي فهي تعمل على استخدام التأريخ والتعبيرات المألوفة اذ يعد اسلوب استخدام التاريخ من بين التقنيات المعتمدة لتوضيح الافكار المحورية في سياق تاريخ يصبح الجمهور اكثر قدرة على استساغة وهضم تلك الافكار لانها وصفت في سياق يفهمه المستمعون.كما ان الاستخدام المتميز للكلمات الوصفية يعد من الأدوات المهمة لتبليغ الرسالة فالكلمات التي تلهب المشاعر وتشعل الحماس بالشكل الذي يعطي للخطاب جاذبية ويمنحه اهتماما اكبر .

٢-الاقناع :تتوقف قوة أي خطاب سياسي على قدرته على إحداث تواصلا ناجحا مع المتلقي ، وهذا لا يتحقق إلا إذا حاز هذا الخطاب على قدر من الرضا الجماهيري من خلال الإقناع والمحاججة، اذ يعد الاقناع محور القيادة الفعالة.

٣-كسب الثقة:ان قوة الزعماء السياسيين وشعبيتهم المتزايدة تتمثل في ثقة الناس اولا وبرجاحة عقلهم ومن قدراتهم القيادية ومن ايمان الشعب بانهم اهل للزعامة، وعليه فان من المهام التي تقع على عاتق اي شخص يطمح للقيادة هي ان يحضى بثقة من يسعى لقيادتهم وبالتالي فان كسب الثقة تتطلب ان تكون موضوعاته قريبة لنفوس الجمهور ومعبرة عن همومهم.

٤-نقل وجهة النظر الاستراتيجية للجمهور:ان القدرة على نقل التوجهات السياسية للجماهير هي تعبير عن اتقان القائد السياسي لنقل أهدافه المنشودة من حديثه سواء عن طريق الابلاغ او التاثير ام الاقناع ام التحفي ا زم التوجيه وبذلك تعد هذه الميزة في الخطاب بالغة الاهمية في توصيل المعلومة بفعالية حتى في الاجواء المتوترة وفي حالات الوقت الضيق.

مفهوم السّلم المجتمعي: الثابت عقلاً أن الإنسان لا يمكن أن يعيش بمعزل عن الآخرين بوصفه كائناً اجتماعياً، إذ يستحيل عليه من الناحية النفسية أن ينفرد في استقلال وعزلة بمنأى عن جنسه؛ لذلك فإن الجماعة البشرية بوصفها وحدة اجتماعية وليست تجمعاً عابراً، بل لها قدراً من الدوام والاستمرارية نابعاً من وجود نوع من الاتفاق التنظيمي، ولا سيما على مستوى الجنس البشري. وأن مضامين نظريات العقد الاجتماعي في الفكر السياسي الغربي ارتكزت إلى ذلك المضمون، إذ انطلق في الدعوة القائلة بأن السّلم والأمان والطمأنينة تتوفر فقط في المجتمعات التي توجد فيها حكومة [١]. من ذلك نفهم أن هناك مفهوماً نفسياً واجتماعياً وسياسياً للسّلم يرتبط بالفرد والمجتمع والسلطة الحاكمة في اطار افتراضات العقد الاجتماعي وكما يلي :

المفهوم النفسي للسّلم: لقد تساءل "نيتشه" F.Nietzsche (١٨٤٤_١٩٠٠م) قديماً عما إذا كانت حاجتنا للسّلم هي ذاتها حاجتنا للعائلة، فإرادة اكتشاف كل شيء غريب ونادر وجدلي نابع عن "غريزة الخوف" Instinct Of Fear

التي تحملنا على أن نعرف[٢]، وعبَّرت "سيمون ڤـايل" عن حاجة الإنسان إلى السّلم بالقول: ((السّلم حاجةٌ أساسية للنفس، ويعني السّلم عدمَ وقوع النفس تحت وطأة الخوف أو الرعب، إلاَّ إثرَ اتِّفاق ظروف عرَضية ولفترات نادرةٍ وقصيرة، فالخوفُ أو الرعبُ، كحالاتٍ نفسيةٍ تدوم طويلاً، هما نوعان من السم قاتلان أو يكادان يقتلان، سببُهما احتمالُ البطالة أو القمعُ البوليسي أو وجود محتَلٍّ أجنبيّ أو توقُّعُ اجتياح محتَمل أو أيُّ بلاء آخر يبدو أنه يتجاوز الطاقةَ البشرية))[٣]. لذلك تعد الحاجة إلى السّلم و الأمان من أهم الحاجات النفسية ومن أهم دوافع السلوك طوال الحياة، وترتبط هذه الحاجة ارتباطاً وثيقاً بغريزة المحافظة على البقاء، وهناك العديد من التعريفات النظرية والإجرائية لهذا المفهوم منها: هو الطمأنينة النفسية والانفعالية، وهو حالة يكون فيها إشباع الحاجات مضموناً وغير معرّض للخطر، والسّلم النفسي مركّب من اطمئنان الذات والثقة بها، مع الانتماء إلى جماعة آمنة[٤]، ويرى علماء النفس أن حاجة الإنسان إلى السّلم تدفعه إلى الدأب في السعي إلى استكشاف البيئة المحيطة به سواء كانت بيئة مادية أم اجتماعية للتعرف عليها والتفريق بين النافع والضار فيها بحيث يشبع الإنسان حاجته الغريزية إلى السّلام[٥]، ويشعر الإنسان بالسّلم متى كان مطمئناً على صحته وعمله ومستقبله وأولاده وحقوقه ومركزه الاجتماعي، فإذا حدث ما يهدد هذه الأمور أو توقع الفرد هذا التهديد فَقَدَ شعوره بالسّلم، والشعور بالسّلام شرط ضروري من شروط الصحة النفسية، كما أن الخوف مصدر كثير من المتاعب والعلل النفسية، وإذا كان سلّم الفرد أساس توازنه النفسي فسلّم الجماعة أساس كل اصلاح اجتماعي ، فالحاجة إلى السّلم تظهر واضحة في تجنب الخطر، وتستوجب الاستقرار الاجتماعي، والفرد الذي يشعر بالآمان والاشباع يرى في الناس الخير والحب ويتعاون معهم، والعكس صحيح، والشخص الآمن يشعر بالثقة والاطمئنان، أما الشخص غير الآمن فهو في خوف دائم أو عدم الرضا[٦]. ويرى العالم "ماسلو Maslow" الذي يُعد مؤسساً لعلم النفس الإنساني أن تحقيق السّلام هي حاجة سامية يسعى إلى تحقيقها الفرد لغرض ديمومته وديمومة جنسه، وأن الخوف والتهديد يجعل منه غير قادر على تحقيق الحاجات التي تنعكس على ديمومته، وأخرى هي أكثر ارتفاعاً في هرمه للحاجات مثل: (تحقيق الذات، أو حاجات المعرفة، أو الحاجات الجمالية)[٧].

المفهوم المجتمعي للسّلم: تبيّنَ أن مدلول السّلم بشكل عام هو التحرر من الخوف، وزوال القلق، وسكون النفس الباعث على الطمأنينة والاستقرار، وهو بذلك يعبر عن حالة الثبات في النظام العام، والثابت عقلاً أن الإنسان لا يمكن أن يعيش بمعزل عن الآخرين بوصفه كائناً اجتماعياً، إذ يستحيل عليه من الناحية النفسية أن ينفرد في استقلال وعزلة بمنأى عن جنسه؛ لذلك فإن الجماعة البشرية بوصفها وحدة اجتماعية وليست تجمعاً عابراً، بل لها قدراً من الدوام والاستمرارية نابعاً من وجود نوع من الاتفاق التنظيمي، ولا سيما على مستوى الجنس البشري.

وعليه فإن الجماعة بحسب التعريف السوسيولوجي هي: أفراد يرتبطون بروابط

اجتماعية ونفسية معينة ويشتركون في الاتجاه والرأي والنشاط، وإن هؤلاء الأفراد بصفتهم جماعة لها صفة الدوام لا بُدَّ أن تتميز بوجود بناء تنظيمي يحدد مواقع أعضاء الجماعة ووظائفهم، وذلك ما يجعلها تتسم بالثبات والاستقرار بما يساعد على التنبؤ بالسلوك الاجتماعي للجماعة، مع كونها قد تتعرض لتغيرات منتظمة[٨]. فمفهوم السّلم المجتمعي وفق ما تقدم هو شعور الفرد بانتمائه للجماعة، والمجتمع، سواء كانت أسرة أم مجتمع محلي، أم منظمة، أم جماعة عنصرية، أم عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيّم تطمئنهم، وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له[٩]، ومن ثم فإن السّلم المجتمعي مفهوم يشير إلى الحماية ضد المخاطر والطوارئ الاجتماعية والتحرر من القلق المتعلق بتلك المخاطر أو الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من تلك المخاطر[١٠].من هذا المنطلق يمكن القول إن السّلم المجتمعي حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلى الاستقرار وتستمد مقوماتها من النظام، بمعنى أن تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم اجتماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء إليه ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام ويحدد مواقع ذلك التنظيم وحقوقهم وواجباتهم بما يساعد على توقيع سلوكيات أعضاء التنظيم في الحالات التفاعلية[١١].

المفهوم السياسي للسّلم : لا شك إن السّلم الذي ينشده أيُّ مواطن، هو مسؤولية الدولة التي يجب عليها أن توفره بموجب عقد مع المجتمع والفرد، تقوم بموجبه بتوفير الأمن للجميع وتحميهم من العنف والإرهاب مقابل قبول المجتمع والمواطن بعنف الدولة المشروع بأشكاله البسيطة المتمثلة بفرض سلطة القانون، ومن ثم هي علاقة صحية بين السلطة الحاكمة والمجتمع، يتنازل فيها الأخير عن جزء من حرياته المطلقة مقابل توفير الأمن والنظام، وفي الديمقراطيات الغربية نلاحظ وجود صرامة مفروضة بحزم ضد ممارسات الحكومة وأجهزتها الأمنية لتحد من تعسف سلطاتها تجاه مواطنيها، كي لا يتحول أمن المجتمع إلى أمن حزب أو نظام ما[١٢]. أما في دول العالم الثالث ومنطقة الشرق الأوسط تحديداً، فإن انتشار حكم الانقلابات العسكرية والأيديولوجيات القومية الشمولية والحكم الوراثي، قد أدى إلى تضخم النظام الحاكم المُمسك بالدولة ومفاصلها، فمنذ سبعينات القرن الماضي ازدادت الهُوّة بين أمن الدولة وأمن المواطن لصالح أمن السلطة الحاكمة، وصادرَ النظام الجمهوري والملكي الدولة وحقوق المواطنين، وفُرضت عبادة الشخصية، وسلطة الفئة الحاكمة، وحزبها، أو عشيرتها، أو أقليّتها المستغِلة، وظهرت مقولات (الرئيس القائد)، و (القائد الضرورة)، و (الحزب القائد)، و (والأب القائد)، و (الملك المُفدى)، و (سمو الأمير)، و (الرئيس المؤمن)، و (دولة رئيس الوزراء)، و(فخامة الرئيس)، و (معالي الوزير) ..... وغيرها من المسميات، وتمدد أمن السلطة ليَحُدّ من الحريّات الفردية، فتضخّمت الأجهزة الأمنية والرقابية وأصبح المواطن مُتَّهَماً حتى تثبت براءته وفق قوانين طوارئ ودساتير مؤقتة تستمر أجيالاً، وأصبحت الأجهزة الأمنية مخيفة، وأعطت لنفسها الحق في اقتحام المساكن الآمنة، وضُربت الحريات الشخصية عرض الحائط، وأصبحت هنالك أجهزة متخصصة بالتصفية الجسدية لمعارضي النظام

وللمطالبين بالحريات بالاغتيال حتى عبر الحدود، وانعدمت الفواصل بين السلطات فسُخِّر القضاء لملاحقة المعارضين وقمعهم وتحوّلَ أمن الدولة (أوتوماتيكياً) في ظل تلك الأنظمة الديكتاتورية إلى أمن النظام[١٣]. فحماية الفرد في الدول الحديثة من الظلم والعدوان، إنما تكفله قوة الجماعة المقيمة داخل الدولة، ويزداد أمنها بقدر ترابط هذه الجماعة فيما بينها غير أن "قوة الجماعة" في الدولة الديمقراطية، إنما تمثلها سلطة تحكم بأسم الشعب لخيره وأمنه، وقانون يقرّ الحقوق ويقضي بالعدل وقوة تؤمِّن تطبيق القانون وتنفذ عقوباته، فإذا ما تجاوزت السلطة هذه الغاية، وحاد القانون عن هذا الطريق، لم يعودا ممثلين لقوة الجماعة، وهنا يرى الفرد نفسه معزولاً وبعيداً عن كل حماية، فإذا كان الفرد يخاف الأذى والضرر من فرد آخر، فهو أشد خوفاً لاختلال أمنه إذا كان مصدر الخطر عليه هو السلطة نفسها إذا طغت، والقانون إذا انحاز وتجرد من العدل، وما دام أمن الأفراد مرتبطاً بسلوك السلطة والقانون، فإنه حكمُ مرتبط بقدرتها على اختيار ممثليها الذين يمارسونها، ويضعون قوانينها، ويؤدي ذلك حتماً إلى أنه لا أمن لمن لا حرية له و لا أمن لمن لا يشمله العدل، أو الاختيار في ممارسة حقوقهم السياسية أو العامة، وبذلك يصبح الإخلال بحقوق الأفراد السياسية أو العامة، مخلاً بأمنهم كما لو كان إخلالاً بحقوقهم الخاصة، لأن الحقوق الإنسانية وحدة متكاملة في سبيل تحقيق أمن الناس داخل أوطانهم، ومعلوم أن حماية حقوق الأفراد السياسية من واجب الأجهزة الإدارية التي تحمي الحقوق عامة، فعلى هذه الأجهزة منع كل تسلّط أو نفوذ أو خداع أو تضليل ليدرك الفرد أنه يمارس حقوقه بحريّة[١٤]، ويمكن القول إن الفرد لا يستطيع أن يمارس حق المواطنة إلا بتوفير حد أدنى من الأمن السياسي الذي يُمَكِّن الأفراد والجماعات من التعبير عن الرأي ومن التنظيم النقابي والسياسي والمجتمعي، وأن أي عرقلة لحق المواطن في التفكير والتعبير والتنظيم تمثل تهديداً للأمن الإنساني كونه انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية[١٥].وبناءً على ما تقدم يكاد يرتكز مفهوم الأمن السياسي، بدرجة كبيرة على مبادئ حقوق الإنسان، التي تؤكد حق الفرد في المشاركة بالحياة السياسية والانتخابات الحرة، وحقه في الحرية والتمكين لاتخاذ القرار الصائب في اختيار من يمثله في السلطة عن طريق الديمقراطية بعيداً عن القمع والاستبداد السياسي، كل هذا قد يعطينا معنى للسّلم السياسي[١٦].وعن طريق الربط بين المفاهيم الثلاثة الآنفة الذكر (المفهوم النفسي والاجتماعي والسياسي) يمكن وضع تعريف للسّلم وفق افتراضات العقد الاجتماعي ينطوي على الجمع بين المفاهيم الثلاثة، وهو: ((الشعور بالاستقرار النفسي وانعدام الخوف في المجتمع السياسي القائم على احترام وضمان الحقوق والحريات الأساسية للأفراد)).

تطور الخطاب السياسي في العراق :منذ وصول حزب البعث على مقاليد السلطة في العراق عام ١٩٦٨ وحتى سقوط النظام عام ٢٠٠٣ ارتبط الخطاب السياسي العراقي برؤية واهداف الحزب وتحولت مؤسسات الدولة أدوات لنشر ثقافة الحزب حيث اضحى الخطاب السياسي احد أدوات هيمنة النظام ، من هنا كان توجهه

الإعلامي محدداً واضحاً مسخراً لخدمة النظام وتجميل صورته عبر قناتين تلفزيونيتين وخمس صحف فقط، فحق الملكية لوسائل الإعلام مملوكة للدولة فقط وهي (جريدة الثورة والجمهورية والعراق والقادسية وبابل) كلها موجهة لخطاب النظام[٦]، ولم ترتق لمستوى الفاعلية في إحداث التنمية الشاملة كما كانت تروج وذلك لانشغال الدولة بكل أجهزتها بحروب عبثية مع إيران لمدة ثماني سنوات وغزو الكويت وحصار دام أكثر من اثني عشر عاماً شوه صورة العراق والعراقيين لأسباب واهية بمواقف ومزايدات عربية وعالمية، لم تستطيع مواجهة الحركة الإعلامية العالمية ولا حتى الدفاع عن مواقف وجهة النظر المتبناة، ولا توازي حجم كبت الحريات العامة وحرية التعبير مما نمى قوى المعارضة التي وجدت خارج العراق هرباً من بطش النظام وقسوته، حيث شكلوا طبيعة القوى الموجودة الآن في الساحة السياسية العراقية .وبالتالي فان القوى السياسية المعاصرة تأثرت بشكل او بأخر بالخطاب السياسي قبل عام ٢٠٠٣ خصوصا اذا ما علمنا ان هذا الخطاب كان قد اقترن بالسياسات الفعلية لذلك النظام على ارض الواقع فظهرت النزعات القومية المعارضة والطروحات الطائفية كردود فعل لتلك السياسات. ومع سقوط النظام السايسي في العراق عام ٢٠٠٣ بدت معالم التغيير تتجلى في الخطاب السياسي العراقي خصوصا مع الانفتاح في مجال حرية التعبير والاعلام الا انه وبالرغم من هذا التطور لم يستطع الخطاب السياسي الجديد التخلص من رواسب النظام السابق. ويعود سبب تطور الخطاب السياسي في العراق الى :

التحولات السياسية التي شهدتها الساحة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وما صاحبها من انعتاق من قيود التضييق الإعلامي واتساع نطاق الحريات الصحفية وبالتالي تعدد مصادر الخطاب السياسي ليعبر عن المصالح المختلفة للمشاريع المتنافسة ليبرالي ،علماني، إسلامي، قومي ....الخ .دورالخطاب وما تمتلكه الكلمة من قوة الى جانب عناصر القوة الأخرى لكسب تأييد المجتمع من خلال قوة الاقناع لذا فقد عد الخطاب السياسي احدى الأدوات الأساسية لتحقيق شرعية السلطة اوالترويج لمشروع ما او حتى شرعية المعارضة (الرفض).الى جانب ألانواع التقليدية لمصادر الترويج الخطابي والمتثلة بالخطب السياسية ومقالات الصحف وبيانات المؤسسات العسكرية والحكومية في القنوات الفضائية ظهرت الى جانبها أنواع جديدة مثل البروموغرافتي والانفوغرافك والبرامج السياسية الحية والبرامج السياسية الساخرة والشعارات واللافتات وتزايد تأثير أنواع أخرى مثل النكت والفكاهة والكاريكاتير والمقابلات الصحفية والتلفزيونية[٧]. الدور الذي اضطلعت به وسائل التواصل الاجتماعي من خلال مقاطع الفديو والرسوم والصور والمقالات القصيرة كأدوات للترويج السياسي وايصال الرسائل المختلفة فاضحت وسائل التواصل الاجتماعي منصات مفتوحة غير محددة بزمان او مكان تصل الى الجميع في كل الأوقات فامتلكت الجهات السياسية باختلاف مسمياتها جيوشا الكترونية استخدمتها في الترويج لمشروعاتها وطروحاتها السياسية من جهة وقياس ردود الأفعال من جهة أخرى.

اهم محددات الخطاب السياسي في العراق:لقد جاءت التحولات السياسية الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كواقع حال نتيجة للظروف والمتغيرات الدولية التي فرضت نفسها بالقوة ، ولكن ما مدى استجابة التيارات والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة مع هذا الواقع ؟ إن المؤسسات الدستورية والسياسية التي تشكلت وفقا لهذه المعادلة جاءت تعكس فلسفة النظام السياسي الديمقراطي الجديد الذي ارادته امريكا وشكل الدولة الراهن في كونه نظام اتحادي ديمقراطي نيابي برلماني ، ليكون أمام تنوع ومزج في أشكال أنظمة الحكم مما يتطلب استكمال العمل السياسي بمتلازمة ديمقراطية سياسية تضمن خطابا سياسيا مقبولا نوعا ما ، سيما قبل وبعد إجراء العمليات الانتخابية الديمقراطية من دون الاحتكام لمرجعيات قانونية متعددة كما هو الحال في تشريع العديد من القوانين الانتخابية بعد مضي كل أربع سنوات من انقضاء المدة الدستورية لتولي مسئولية السلطة .لاسيما وإن الساحة السياسية العراقية تعاني من ظهور العديد من الخطابات السياسية من جرّاء تعدد المواقف الحزبية والبرلمانية حيال العديد من القضايا الخلافية محليا وإقليميا ودوليا ، من هنا فرض الواقع السياسي المعاصر ضرورة تحليل عناصر الخطاب السياسي من أجل الخروج بخطاب موحد يعمل على تجاوز تداعيات الاخفاق وضبط طبيعته بفهم حقيقي للنوايا والغايات السياسية[٨].كما إن واقع القوى السياسية في الحياة السياسية العراقية ينم عن الاستمرار في الاتكاء على التفرعات المذهبية والقومية والاثنية مما يعطي بعدا تقسيميا وتجزيئيا مضافا لتحركاتها السياسية في خطاباتها داخل المشهد السياسي العراقي الراهن ، ومازال يمثل تحدي كبير لواقع المنظومة الاجتماعية والسياسية بمضمونها المدني وقد يؤدي إلى تجاذبات أو تناقضات مع بُنية الهويات الاجتماعية الفرعية التي تتكأ عليها أغلب الأطراف السياسية لنكون أما توافقات أو مساومات أو ترضيات عائلية أو محاصصة مذهبية ، قومية ، أثنية ... ما انفك المجتمع السياسي العراقي عنها في ظل تحديات المرحلة الراهنة[٩].إن أي محاولة للإقصاء والعزل سيسهم في الانقسام والتجزئة ومن ثم يؤدي إلى إحداث خلل في نسيج العلاقات الاجتماعية وقد يؤدي إلى غياب الأمن المجتمعي، لذلك فأن الوحدة الوطنية تمثل رد فعل اجتماعي وسياسي ضد كل محاولات للتفرقة أو للتجزئة والانقسام ،ومن ثم تحقيق الأمن الوطني المتأتي أصلا من حالة تعايش مكونات المجتمع بحيث ترفد الواقع السياسي بديمقراطية تنتج خطابا سياسيا يقبل الآخر ويتفاعل معه مهما كانت الاختلافات في المواقف أوالرؤى حيال قضايا السياسة المتعددة[١٠]،واهم تلك المحددات هي:

المحاصصة الطائفية وأزمة الهوية في الخطاب السياسي بعد ٢٠٠٣: مع سقوط النظام السياسي في العراق في ٢٠٠٣/٤/٧ تشكلت بموجب قرار مجلس الامن المرقم ١٤٨٣ في ٢٠٠٣ سلطة الائتلاف المؤقته[١١] حيث نصت الفقرة الرابعة من هذا القرار على ان تعمل هذه السلطة على الادارة الفعالة للأراضي العراقية واستعادة الامن والاستقرار وتهيئة الضروف التي يمكن للشعب العراقي من خلالها ان يقرر بحرية مستقبله السياسي . بناء على هذه المعطيات عمدت سلطة الائتلاف المؤقته لتشكيل مجلس الحكم

الانتقالي من ٢٥ عضو يتمتع بصلاحيات جزئية لأدارة شؤون العراق وينتخب رئيسا دوريا له لمدة شهر، أختير اعضاء هذا المجلس على أساس التوازن الطائفي والقومي من المنفيون المعارضون خارج العراق وهم كما يعرفهم بول بريمر[١٢] " بانهم رجال عارضوا صدام في الخارج حصلوا على مستويات مختلفة من المساندة من الغرب و الدول العربية المعتدلة من خلال أجهزة المخابرات في العادة ." كان اولائك المنفيون يريدون تثبيت انفسهم بمثابة حكومة بسرعة قبل ان يتقلص نفوذهم في لندن وواشنطن وطهران والرياض مالم تتأت لهم السلطة السياسية على الأرض في العراق، في الوقت نفسه أصدرت سلطة الائتلاف قراران يقضيان بحل الجيش العراقي واجتثاث البعث[١٣] وحيث أن حزب البعث أداة من أدوات تعزيز سلطة النظام السابق اذ أستطاعت المؤسسة الأمنية في العراق أن توظف المجاميع التي انتسبت لحزب البعث الحاكم بفعل وتحت ضغط القانون الذي أصدره صدام (قانون الحزب القائد)، وبالتالي وظفت كل هذه الأعداد ضمن العمل الأمني والمراقبة، فأمرت التنظيم الحزبي بتقسيم المدن والقصبات إلى (بلوكات) ومجموعات من الدور والبيوت والعوائل تتم مراقبتها ورفع التقارير الدورية عنها[١٤]. على الرغم من ان هذا القرار كان قد لقي ترحيبا واسعا من الشيعة والكرد الا ان الامر لم يكن كذلك بالنسبة للسنة، إذ انه حتى عام ٢٠٠٣ لم يكن لدى الجماعة السنية في العراق أي شعور بالهوية الطائفية وكانت القومية العربية هي الهوية المفضلة بالنسبة لهم في الوقت نفسه كانت هذه الهوية هي الأداة المثالية الهيمنة السنية في الأنظمة السابقة بالشكل الذي يحافظ على الوئام الظاهري مع الأغلبية الشيعية.

على عكس الشيعة، لم يكن لدى العرب السُنَّة جماعات سياسية كبيرة خارج حزب البعث، وهكذا أصبحوا يفتقرون، بعد صدام، إلى وجود زعامة فعّالة تمتلك إحساساً واضحاً بالاتجاه وكانوا في الغالب في موقف دفاعي ورافض. حاول معظم العرب السُنَّة أن ينأوا بأنفسهم عن النظام السابق ورفضوا وصفه بأنه سُنّي، إذ لم يكن كل السنة بعثيون مع ذلك فهم نأوا بأنفسهم أيضاً عن الحالة الراهنة. وقد شعر العرب السُنَّة بأن الحكومة التي يهيمن عليها الشيعة استهدفت الجماعات السُنّية اذ كانوا يرون في استهداف البعث استهداف للمكون السني لانهم كما اسلفنا لم يمتلكوا جماعات سياسية كبيرة خارج البعث وبالتالي ربطوا مستقبلهم السياسي بمستقبل البعث داخل النظام الجديد. وخلال الاستفتاء على الدستور الذي أجري عام ٢٠٠٥، صوّتت كل المناطق التي تقطنها أغلبية سُنّية ضدّ الدستور الجديد، وهو مايعكس الاغتراب العميق الذي يشعر به أهل السُنَّة[١٥].وبالتلي فقد تأثر سنة العراق بالخطاب السياسي الذي كانوا يتلقونه من القنوات الفضائية العربية مما اثر بشكل كبير في عملية تشكل الهوية السنية المعارضة لمرحلة ما بعد صدام[١٦].

من جهة اخرى فقد تأثر اكراد العراق بعقود من الصراع مع السلطة السياسية كان نتيجتها مجازر دموية ارتكبت بحق الشعب الكردي كالانفال وحلبجة وغيرها ،لقد غذت هذه المجازر الشعور الكردي في الظلم ونمَى الشعور بالانتماء القومي اكثر من غيره باعتبار ان

الاعتداءات مورست ضد الكرد بسبب الانتماء القومي ومنذ عام ٢٠٠٣ شدد القادة الكرد من خلال وسائل الاعلام الكردية على المظلومية الكردية لاتخاذها وسيلة لتحقيق مكاسب انتخابية ولضمان عدم ضياع اصوات الكرد في المناطق التي يسكنها الكرد الى جانب قوميات اخرى .مما نتج عنه شعور قومي كردي طاغي لدرجة كبيرة ، فلو خير الكردي بين قوميته والعراق ،ربما يختار قوميته لأنها الأساس لشخصيته الجديدة ،إن الارتباط الكردي مع الوطن في عراق اليوم لا يمثل سوى المصلحة الشخصية (لبعض القادة الكرد) والتي ينالها من الاندماج بالوطن ، إذ أن نسبة ١٧ ٪ من واردات العراق ، نسبة لا يستهان بها أبدا، تساعد الإقليم كثيرا في التنمية والتي قد يسعى الاقليم للحصول عليها من اجل توفير متطلبات بناء الدولة الكردية المستقبلية[١٧]وقد اتضحت تجليات ذلك في استفتاء ٢٥ ايلول ٢٠١٧ .اما شيعة العراق المكون الذي يوصف بانه الاكبر فان العقدة التأريخية التي كان يعاني منها تتمثل بالشعور بالاقصاء والتهميش منذ تاسيس الدولة العراقية والذي عززه عقود من الاغتيالات والاعتقالات التي مورست على يد نظام صدام، الا ان الشرخ الحقيقي بدأ في نهاية حرب الكويت هذه الحرب والتي هشمت كل شي في العراق والذي لم يعد عراقا بعد تلك الفترة. حيث إن ضرب الانتفاضة الشيعية وبكل قسوة في الجنوب، وضرب المكون الكردي وبكل قسوة أيضا بالشمال، خلق فجوة كبيرة بين الحكومة والمكونات الرئيسية في العراق، وهنا تأتي سلطة ثانية اقوي من سلطة الدولة والمتمثل بدول التحالف لحماية الأكراد من الدولة العراقية ، ولأول مرة في تاريخ العراق ، يظهر لدينا ثلاث مكونات في العراق تمثل عراق جديد وشخصية جديدة وولاء جديد ، فلم يعد الشيعي يحترم الولاء لحكومة المركز ، ولم يعد الكردي يشعر بالولاء لحكومة المركز ، إنما أصبح ولاء الشيعي لمكونه فقط ، وولاء الكردي لمكونه فقط ،في هذه الفترة حتى القوة لم تستطيع أعادة تشكيل كيان الفرد العراقي[١٨] مع انهيار الدولة العراقية، بدأت هذه الأحزاب وقتئذ الاعتماد على الهويات دون الوطنية لاكتساب الشرعية. في هذه المرحلة، فقد تطلبت المنافسة الانتخابية كسب الشارع ومع ان اغلب النخب السياسية لم يكن لديها الرصيد الكافي لدخول هذه المنافسة فقد عمدت الى سلوك خطاب سياسي يقوم على استذكار التأريخ لتعزيز الشحن الطائفي والظهور بمظهر المدافع عن الطائفة او القومية فاعتمدوا على السرديات الطائفية وسياسات الهوية التي ظهرت في مواجهة الدولة المنهارة. باختصار تم حصر التعبئة السياسية في هذه الخطوط الحزبية. وكانت المكاتب السياسية لهذه الأحزاب تتشكل من ذات الطائفة.في الحقيقة ان ما جرى من احداث منذ عام ٢٠١٤ وسقوط ثلاث محافظات بيد الارهاب وما خلفه من انشقاق بين النخب السنية وما جرى بعد استفتاء اقليم كردستان من انشقاق بين النخب السياسية الكردية والانشقاقات التي تشهدها النخب الشيعية وظهور فضائح لمزاعم فساد مالي وسياسي قوضت المشروع الطائفي والقومي في العراق واظهرت الحاجة الفعلية لمشروع جديد يتخطى الاطر القومية والدينية والطائفية فقد برزت الحاجة لمرجعية سياسية جديدة تتخطى تلك الاطر الطائفية والقومية والفئوية. حيث

كانت احداث ٢٠١٤ وما تلاها الضارة النافعة التي ولدت ضرورة اعادة التفكير في الخطاب السياسي العراقي وما هو الدور الذي ينبغي اعتماده في المرحلة القادمة.

التشدد الثقافي: لعل ابرز تلك التحديات واكثرها تاثيراً في المشهد السياسي تبرز هي ظهور حالة الثقافات المتشددة التي تؤمن بالعنف بذريعة الدفاع عن وجود الطائفة او المذهب او مواجهة الدولة المحتلة وحلفائها كما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (تطرف جرائم تنظيم القاعدة الإرهابي سابقا وتنظيم داعش الإرهابي لاحقا وبقية التنظيمات المسلحة الإرهابية الأخرى) ، لاسيما وإن هذه التطرف والتشدد بات يتستر بغطاء ديني حاول أن يشوه القيم الإسلامية السمحاء بشتى الوسائل مستغلا الإشكاليات والأزمات السياسية التي تعاني منها أغلب أنظمة الحكم العربية بسبب تهاوي شرعيتها وتفاقم مشكلات شعوبها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وما سواها .[١٩] من هنا أكد "روبرت ويكس" أستاذ الأعلام في جامعة أركنساس الأمريكية في كتابه (فهم جمهور الإعلام) الذي صدر عام ٢٠٠١ إن الخطاب السياسي ما هو إلا رسائل تعكس ثقافة الفكر ومواقف الساسة حيال العديد من القضايا وغالبا ما تكون متباينة حتى وإن اتفق الجميع في بعضها ، وهذا ما يمثل الأيديولوجية الفكرية والإعلامية للخطاب السياسي كما شهدناها في نظرية صراع الحضارات ل " صموئيل هنتنغتون " التي تلقفها ساسة العالم في خطاباتهم السياسية لتأخذ حيزا كبيرا في التنظير والعمل على المستوى المؤسسي وغير المؤسسي من جانب الدول العظمى حيال منطقة الشرق الأوسط . [٢٠]

المصالح الخارجية: عانى النظام الديموقراطي الجديد في العراق من تحديات عدة متأتية من ظهور المحاصصة الطائفية ببعدها القومي والمذهبي والاثني (منذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في الثاني عشر من تموز ٢٠٠٣) مما فرض واقعا سياسيا أثّر في بُنية الدولة والمجتمع على حد سواء ، وبرز الخطاب السياسي ببعده الطائفي السياسي ليكون له وقعا وتأثيرا كبيرين في مرحلة ما بعد التغيير سيما في أعقاب احتلال العراق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ . وبات الخطاب السائد في الواقع السياسي العراقي في مرحلة ما بعد التغيير ضمن معادلة صعبة جدا جاءت من رؤية أمريكية (مرحلة الاحتلال) تعكس حالة انعدام الفهم الاستراتيجي للواقع الاجتماعي والسياسي في العراق . ناهيك عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في إعادة بناء الدولة من جديد وفقا لتراتبية فوقية بُنيت على وفق أوامر وتعليمات تنم عن القصور في الفهم الاستراتيجي الذي بات يرتكز على مفاهيم طارئة ، لاعتبارات عدة منها ما يتعلق بجعل العراق ساحة معركة لتصفية خصومها عقب أحداث الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١ وتداعيات الحرب الكونية ضد الإرهاب من جانب، ومنها ما تعلق في آثار ظاهرة الارهاب الدولي الذي بات يهدد الدولة والمجتمع على حد سواء من جانب آخر . فضلا عن تداخل الوضع السياسي العام بإرادات إقليمية ودولية متقاطعة انتظمت في محاور متمركزة على

تخندق مذهبي وقومي يحاول بعض الأطراف فيها أن يفرض إملاءاته السياسية والاستراتيجية على الآخر وبما يخدم مصالح كل طرف[٢١] ، وصولا إلى تمدد مخاطر ظاهرة الإرهاب الدولي والغلو والتطرف الفكري للجماعات المسلحة في عقر دار الكثير من دول العالم المتقدم والنامي بلا استثناء ، فضلا عن تداخل هذه المحنة بمحنة أخرى ظهرت بفعل التحرك نحو تشظية الوضع الداخلي بقياسات جهوية وطائفية مقيتة لا تريد الاستقرار في هذه الدولة المحورية في منطقة الشرق الأوسط حاضرا ومستقبلا [٢٢].أما أركان الخطاب السياسي فتتمثل في الأطراف الموجهَّة للخطاب وطبيعة المُرسِل (المُنتج للخطاب)، ثم المُستقبّل الذي يتلقّى الخطاب ، وهناك اللغة التي توجه بها الخطاب السياسي وقنوات التواصل التي تختلف باختلاف طريقة اعتماد شكل الخطاب وطبيعة التخاطب نفسها ، ليبقى مضمون ومحتوى الرسالة التي يوجهها المُخاطب للمُتلقي ،أما تركيبة الخطاب ومحتواه فتتكون من العناصر المتصلة بعملية التخاطب ، في حين تتحدد حالة المُتلقي بشكل الخطاب وزمانه وقد أكد " شارودو" ❖ (استاذ الخطابة في جامعة باريس) على هذه الحالة فبيّن أنّ الخطاب منتوج خاص يرتبط بمتكلّم خاص وبظروف إنتاج خاصة أيضا .[٢٣]

تقويم الخطاب السياسي من اجل دعم السلم المجتمعي: يمكننا تقويم الخطاب السياسي المؤسسي من خلال السعي نحو التحول العملي نحو خطاب متوازن مختلف شكلا ومضمونا عن سابقاته قبل عام ٢٠١٤ ، بمعنى تقويم التجارب السابقة التي اعتمدت في أغلب الأحوال على مستوى من الخطاب غير المؤسسي ،ليجري العمل حاليا من أجل صيرورة خطاب متوازن فاعل قادر على تجاوز أخطاء المرحلة السابقة وهذا ما بدأ يتحقق بالفعل منذ عام ٢٠١٦.

فالخطاب السياسي كأحد مخرجات النظام السياسي يحتاج لأجهزة وأدوات إعلامية تساهم في إعادة إنتاجه وانتشاره بين مختلف فئات وشرائح المجتمع ، ليجري تداوله عبر وسائل الإعلام من خلال الخطاب السياسي الإعلامي المؤسسي وهو مهم جدا بالنسبة للأنظمة السياسية ، لما له من دور كبير في بناء الواقع السياسي والاجتماعي وإعادة إنتاجه من جديد ؛ فالخطاب السياسي الإعلامي لا يعكس الواقع أو علاقات القوة والهيمنة في المجتمع فحسب ، وإنما يساهم في بنائها عبر عمليات إدراك الواقع ضمن متغير محتوى ومضمون الخطاب نفسه .[٢٤] لذلك نعتقد ان يعاد صياغة الخطاب السياسي وفق مرتكزات هي:

١_ترك الخطابات التي تؤجج العنف:تتطلب المرحلة الراهنة العمل على محاور الخطاب السياسي الموحد للمجتمع والرافض للطائفية والمحاصصة والطارد للتشدد في المواقف والافعال من خلال احترام الاختلافات في الرؤى والمواقف مهما كانت التصورات السياسية متباينة ، كي تتراكم سلوكيات نوعية قادرة على الفعل والإدارة في مؤسسات الحكم وضمن النسق الاجتماعي والسياسي العام على أن تسوده الوحدة والسلام والتعايش مع الآخر ، مع المُضي في تجربة صعبة ومهمة تكمن في تجاوز تحديات الخطابات الوافدة والمُغرِضة ، وهذا يتطلب الوعي بخطورة المد الفكري المتطرف الذي تمثله التنظيمات الإرهابية المسلحة في

العراق بدءا منذ عام ٢٠٠٣ والتي تستند إلى ثقافة العنف والغلو والتكفير على أساس مذهبي وقومي وأثني وما سواها .وفي ظل الظروف الراهنة يشهد عالمنا المعاصر موجات متصاعدة من العنف والتطرف كنتاج من نتائج ظاهرة الإرهاب الدولي الذي بات يهدد أمن الإنسان وحياته في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ، فقد ضرب كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا وبريطانيا وتركيا وغيرها من الدول ، ناهيك عن ظهور جماعات وتنظيمات إرهابية متطرفة ومتشددة بدءا من تنظيم القاعدة وصولا إلى تنظيم (داعش) الإرهابي ، فضلا عن وجود العديد من التنظيمات الإرهابية المسلحة المنضوية تحت قياداتها التي عملت على نشر الخوف والتدمير والقتل ضمن ما يعرف ب (إدارة التوحش) والسعي نحو الاستحواذ على الأرض والإنسان ، كجزء من التطور الحاصل في الفكر المتشدد البعيد عن واقع مجتمعات دول العالم بأكمله كونه يمثل سلوكا منحرفا في منظومة القيم المجتمعية والثقافية المتقاطعة جملة وتفصيلا مع مبادئ وقيم الأديان السماوية التي جاءت بها .

إن الجرائم الإرهابية التي يقوم بها تنظيم (داعش) الإرهابي تستخدم الوسائل المباشرة للتعبير عن الكراهية تجاه الطوائف والأديان أو أي شخص آخر يمكن أن يكون مختلفا معها (إزهاق أرواح الأبرياء بدم بارد) ،على الرغم من وجود أسباب تتعلق بأنماط الشخصية والسلوك المضطربين التي تعود للماضي والحاضر معا من ناحية التنشئة والعلاقات السلبية التي واجهتهم اجتماعيا (تراكم المخزون التربوي المُفضي لجرائم الكراهية المدعومة خارجيا) .[٢٥]

فضلا عن الوعي بنمط المرحلة الراهنة المتلازم مع ثقافة الخوف تارة من السلطة في أي مرحلة من مراحل تطورها ،وتارة اخرى من ظاهرة الإرهاب الدولي التي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون محاربته ومكافحته عالميا وبخطابات عدة ومتنوعة يجري توجيهها بإشراف مباشر منها ، وأخيرا وليس أخرا صناعة الخوف وتعميمه لتكون من أدوات العولمة الذي أدخل العالم في آليات صراع موجّه بخطابات استراتيجية (التخويف السياسي) . يُضاف إليه تحريك مصادر أخرى تعمل على تغذيته بالوسائل شتى مثلا الخوف من الفقر ، الخوف من الأمراض ، والخوف من انعدام الأمن وما سواها من ظواهر تحركها الخطابات السياسية الوافدة من الخارج أيضا.[٢٦]

٢ – نشر ثقافة خطاب السلام :وهذا يتطلب التكيف مع التعددية الاجتماعية المتنوعة في الداخل لتكون ضمن إطار التنوع في الوحدة المجتمعية التي تنشد السلام وتنبذ العنف من أجل تسوية أزمات وإشكاليات المرحلة الراهنة ، للبدء في ترسيخ مقومات ثقافة السلام وتوطين التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق من خلال مواءمة التحولات السياسية بتحولات اجتماعية وثقافية تنموية واعدة تعمل على تثبيت الأمن والاستقرار بشكل عملي ومؤسسي حاضرا ومستقبلا .

كما إن السعي نحو السلم والسلام والوئام بين أفراد المجتمع الواحد يقتضي إرساء أسس التسامح والقبول بالآخر مما يقوي حالة الانسجام والائتلاف ويضمن وحدة المجتمع واستقرار الدولة ، مع العمل على بلورة عقد سياسي وقانوني يوثق العلاقة بين الأطراف

الاجتماعية والسياسية جميعا بشكل متوازن قد يستند بالمحصلة النهائية إلى تسوية تاريخية للأزمات السابقة من منظور وطني تتوحد فيه الرؤى والمواقف لبناء عملية سياسية مستقرة ومؤسسات دولة قوية فاعلة قادرة على خدمة مواطنيها وهذا هو المعيار الحقيقي للشرعية بعد الانتخابات..[٢٧] لذا فإن التسامح والقبول القانوني والسياسي والاجتماعي بتعدد الآراء والأفكار والتعبيرات يقودنا إلى تراكم تقاليد الألفة والاتحاد والتصالح والوئام وتجاوز كل المحن في المجتمعات الإنسانية ، لأن التسامح تجاه القناعات والأفكار والآراء لا يقود إلى الفوضى والتشتت والتمزق ، وإنما الذي يقود إلى ذلك هو تجاهل الآخرين وبخس حقوقهم ومطالبهم المشروعة.[٢٨]

٢ – استثمار الفرص المُتاحة لنتائج ما بعد الانتصارات :ُعاني تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وبقية الجماعات الإرهابية المسلحة من إشكاليات فكرية وأزمات بنيوية كبيرة بدأت تهدد وجوده الفعلي بسبب انحسار حواضنه الاجتماعية من جانب ، وتعرضه للخسائر الكبيرة التي لحِقت به على أرض الواقع في الكثير من مدن العراق الغربية والشمالية منها سيما بعد صدور فتوى المرجعية الدينية الرشيدة ((الجهاد الكفائي)) والمتمثلة بسماحة السيد آية الله العظمى " علي السيستاني " في محافظة النجف الأشرف من جانب آخر . مما جعل جميع الجهود تتوحد في تغيير موازين القوة العسكرية على الأرض إلى حد كبير من جرّاء القدرة على إثبات الوجود وتحقيق النصر على قوى الإرهاب كافة ، والذي أحرزته بالفعل المؤسسة العسكرية العراقية والأجهزة الأمنية بكافة تشكيلاتها مدعومة بقوات هيئة الحشد الشعبي المقدس والحشد العشائري تلبية لنداء المرجعية الرشيدة التي استندت إلى فلسفة حكيمة مفادها الدفاع عن الوطن والمقدسات .

– الخروج من تناظر البرامج السياسية وتشابهها :مرت التجربة الديمقراطية العراقية المعاصرة بعد عام ٢٠٠٣ بظهور العديد من القوى السياسية والاجتماعية منها استطاع الوصول للسلطة ، والبعض الأخر لم يتمكن من اجتياز عقبة القوانين الانتخابية التي فرضت عليه حزمة من الإجراءات الفنية التنظيمية المحسوبة بمعالجات رياضية حسابية خاصة ، أفرزت بالمحصلة النهائية نتائج محددة عند احتساب الأصوات وفقا لقوة القاسم الانتخابي الذي حصلت عليه القائمة أو الكيان أو المرشحين أنفسهم .ولكن اللافت للنظر هو تناظر البرامج الانتخابية التي تطرح قبل الانتخابات بسبب تشابه المحتوى وإن أختلف العنوان من خلال الآتي :

ا – تثبيت الأمن والأمان وتحقيق الاستقرار السياسي الديمقراطي .

ب – تفعيل دور القانون والعمل على محاربة المحاصصة والخروج من التوافقات السياسية من أجل إعادة ثقة الناخب بالمرشح .

ج – ضمان المشاركة السياسية الفاعلة والالتزام بالدستور والقوانين النافذة كوسيلة للعمل على تحقيق متطلبات التنمية السياسية والاقتصادية وحتى البشرية ، بما يضمن تشجيع الاستثمار في قطاعات الدولة كافة وتوجيهها نحو رسم ملامح التقدم والنمو والتطور في مجالات الحياة كافة .

د – ارساء أسس الدولة المدنية العصرية التي تحترم الإنسان وتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع وعلى أساس مبدأ المساواة ، والمُضي في محاربة الفساد بجميع أشكاله من أجل تقديم الخدمات في قطاعات الصحة والتعليم والرياضة والإسكان والبيئة والزراعة وما سواها .

إذ يمكننا تحليل واقع البرامج الانتخابية التي طرحت سابقا في إنها لم تكن مشفوعة بخطط استراتيجية متكاملة تضمن تنفيذ أهداف السياسات العامة وفقا للأولويات التي يفرضها الواقع السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وغيرها من الأهداف ، من أجل الخروج من حالة البيروقراطية التقليدية التي تنتاب الإدارات المؤسسية على المستوى الرسمي وغير الرسمي بهدف استكمال بناء مقومات الدولة – الأمة والمضي نحو تطبيق المشاريع المستقبلية الواعدة التي تخدم جميع أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة كافة على حد سواء .

أما استراتيجيات الخطاب السياسي فلها أهمية واضحة بوصفها الطرائق التي توصل مقاصد المُرسِل السياسي، على الرغم من إن هذه الاستراتيجيات تختلف من مُرسِل إلى آخر إلا أنه يظل إنتاج هذا النوع من الخطاب السياسي يكون وفقا لما هو ضروري، لا سيما وإن هذه الضرورة في عصرنا الحاضر باتت علامة على مجموعة من هذه المنتظمات التي تعبر عن التفكير النظري والفهم الحقيقي لمحتوى ما ، يرى المُرسِل السياسي أنه الأمثل من بين الإمكانات التي تسمح له الظروف الراهنة في جميع مستويات العمل المؤسسي وغير المؤسسي للارتقاء بأداء القول الخطابي والفعل المؤسسي تنفيذا لمحتوى الخطاب نفسه .[٢٩]

٢ – البدء في صيرورة خطاب سياسي فاعل ومرن يشمل الجميع :

بمعنى الابتعاد عن المثالية والتفكير بشكل عملي ضامن لصيرورة خطاب سياسي فاعل ومرن يشمل الجميع بلا استثناء وقادر على تجاوز الأزمات ، مع مغادرة فكرة من ليس معنا فهو ضدنا والانطلاق من مشتركات جديدة تضمن الاستقرار المؤسسي بوجود أطراف وقوى سياسية في المعادلة السياسية تؤمن بأحقية ممارسة الحكم من جهة ، وتشكيل نواة معارضة حقيقية وفية وبناءّة للنظام السياسي الديمقراطي تعمل على مراقبة الأداء المؤسسي (التشريعي ، التنفيذي ، القضائي) وتسهم في تقويم عمله خلال المرحلة القادمة من جهة أخرى . فمن مدخلات صيرورة الخطاب السياسي الفاعل والمرن هو تقويم مسار الاصلاح الديمقراطي المؤسسي ضمن عملية تنموية سياسية تضبط التغيير وتتجاوز التحديات الداخلية والخارجية ، بمعنى تجديد الخطاب السياسي الراهن وفقا للمتغيرات الحاصلة على أرض الواقع بوصفه عملية عقلية ومعرفية متواصلة بين الحاضر والمستقبل ، لاسيما وإن هذه العملية تفترض العمل المؤسساتي على مستوى المجتمع والدولة عموما .[٣٠] من هنا يمكننا العمل من منظور استراتيجي سياسي متكامل لتطوير المجتمع وتحسين أداء المنظومة السياسية في الدولة بشكل مؤسسي يضمن الكفاءة والفاعلية ، ليجري الانتقال نحو تطوير المنظومة القيمية والادراكية والمعرفية بمهارات سلوكية من مختلف الجوانب والاتجاهات سياسيا واداريا

وثقافيا ... وصولا إلى مرحلة تعزيز الثقة بما هو منجز وقائم . [٣١] إذ إن من متطلبات الخطاب السياسي المؤسساتي في ظل الديمقراطية هو الحفاظ على قوة المجتمع وتماسكه بوحدة الموقف مؤسسيا مع تقويم فلسفة النظام السياسي بما ينسجم والأنظمة القانونية والدستورية النافذة ، في ظل تشديد وسائل المراقبة على عمل المؤسسات من أجل ضمان فاعلية العمل والضبط المؤسسي من الناحية العملية والقانونية .

فضلا عن السعي نحو بناء فضاءات المعرفة لتجاوز الفجوة المعرفية التي نعيشها اليوم مقارنة بدول العالم المتقدم على الرغم من انفتاح ثقافات المجتمعات مع بعضها البعض في ظل العولمة المركزة ، مع الاستفادة من خبرات الدول التي نجحت تجاربها التنموية في اكتساب المهارات وتجاوز التحديات الطارئة التي تواجهها مجتمعاتها المعاصرة بالاستفادة من الاستثمار والاصلاح الشامل في جميع قطاعات المجتمع كافة . [٣٢]

٣ – توحيد الخطاب السياسي عمليا لمحاربة ظاهرة الإرهاب عالميا :بمعنى وضع الترتيبات الضرورية في ظل مبادرات الأمم المتحدة وبرامجها الراهنة من أجل تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم فيما بين الحضارات والثقافات والأديان لدى شعوب العالم كافة ، وترسيخ الاحترام المتبادل بين الأديان والقيم والمعتقدات الدينية والثقافات السائدة في دول العالم بأكمله ، والترويج لثقافة السلام والعدالة والتنمية البشرية والتسامح الوطني والديني والاحترام المتبادل وفقا لمنظومة القيم التي جاءت بها جميع الأديان والمعتقدات والثقافات في ظل القيام بوضع وتشجيع برامج للتثقيف والتوعية العامة التي تشمل جميع الدول بلا استثناء . والبدء في العمل التطوعي في وضع أنظمة وطنية وإقليمية ودولية تسعى إلى تقديم المساعدة وتلبية احتياجات ضحايا جرائم الإرهاب وأسرهم وكل من لحِقه الضرر ووقع عليه بسببهم ، وتيسر لهم سُبل المساعدة الكافية لإعادة حياتهم الاعتيادية إلى وضعها الطبيعي ، وتشجيع التعاون الدولي من خلال الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى للشروع في إقامة أنظمة قانونية تضمن النهوض بجهود التضامن الدولي في مكافحة الإرهاب ، مع ضمان الدعم الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في سبيل المشاركة في حملة عالمية لمكافحة الإرهاب واستئصاله عمليا مع إدانته بقرارات وإجراءات قانونية دولية وإقليميا .

٤ – تجديد الخطاب السياسي للإسلام السياسي :تكمن المحنة الراهنة في الخطاب السياسي للإسلام السياسي في طبيعة لغة الخطاب الديني ذات الثقل التعبوي الجهادي المرتبط بالسياسة في مرحلة صعود الإسلام السياسي خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة سيما في الدول العربي(تعاقب أجيال الإسلام السياسي حصرا) ، فقد أضافت بعداً دينياً مذهبياً للخطاب السياسي الذي تحول شيئا فشيء إلى واقع فعلي بات أداة مصطنعة تؤسس لأزمات وصراعات جديدة في المنطقة (مخاطر حرب المكونات المفتعلة) .لذا تقتضي المرحلة الراهنة عملية تجديد الخطاب السياسي للإسلام السياسي من أجل تجاوز محنة الماضي القريب التي جاءت من التطرف والغلو والتشدد الفكري كما حدث لاحقا في بعض الدول في ظل تداعيات احداث الربيع

العربي منذ عام ٢٠١١ ، لنكون أمام تحدي كبير يبتغي العمل على تأسيس وحدة موقف موحد من الناحية النظرية والفكرية كي تكون سابقة لأي موقف سياسي يأتي مستقبلا ، بمعنى تجاوز محنة الصراعات الجهوية التي تستند إلى التكوينات الاجتماعية الفرعية للخروج بموقف جامع للهويات الاجتماعية الفرعية ويحترم للخصوصيات الثقافية الفرعية لكي يكون الضامن للأمن والاستقرار في حدود الثوابت الشرعية والوطنية التي تصون الإنسان وتحفظ وجوده وحياته من أجل استكمال بناء مقومات الدولة – الأمة مستقبلا .كما إن انعدام تجديد الخطاب السياسي ضمن سلسلة الأفكار السياسية المرحلية يجعلها تعاني من الانقطاعات السياسية بسبب اختلاف الرؤى والمواقف في كل مرحلة ، لاسيما وإننا نعيش في عصر الأفكار والمعلومات الذي توفره شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) لنكون أمام إشكالية وتحدي كبيرين مفادهما كيف يجري العمل على التواصل مع الأجيال الجديدة التي تحمل محتوى فكري متنوع وثقافات منفتحة على بعضها البعض في عصر عولمة الثقافات وتحاور الشعوب في دول العالم المختلفة ؟ مما يؤشر ضرورة القيام بمراجعة فكرية شاملة تنطلق من دوافع موضوعية مفادها التحاور ما بين الأفكار المتنوعة والاحترام المتبادل للثقافات وخصوصياتها والعمل بروح التسامح والمؤازرة بدافع التنافس السلمي – الودي من أجل خدمة الشعوب والأوطان .

٥ – مغادرة إنشائية الخطاب والعمل بواقعية الخطاب العقلاني المؤسسي :

لقد كانت أغلب الخطابات السياسية في الكثير من مراحل التطور السياسي الديمقراطي هي خطابات إنشائية تعكس الأفكار السياسية للأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية التي تصدت المشهد السياسي العراقي خلال أكثر من عقد من الزمن بدليل قلة الانجاز المُتحقق على أرض الواقع أمام طموحات الشعب العراقي .إذ أضحت الكثير من الرؤى في الخطاب السياسي لدى الأفراد والجماعات والحركات والأحزاب، تأتي بدافع تأدية وظيفة سياسية ما في المجتمع ولمدة محددة ، لتبدو وسيلة للهروب من الواقع وليس الاقتراب منه أو حتى فهمه أو تحليله بغرض تحويله وتغييره نحو الأفضل ،بدليل تولي مواقع المسئولية العدد الكبير من المسئولين من دون أن يكون هناك فحص شامل لمحتوى الوعود المتحققة التي وعد بها المرشحين في مرحلة الدعاية الانتخابية .بمعنى إن المرحلة القادمة تقتضي العمل بخطاب عقلاني مؤسسي لاستنباط واقعية سياسية جديدة تبتعد عن خطابات الديمقراطية المزيفة أو الديمقراطية الشكلية أو الديمقراطية التقديرية Virtual Democracy أو حتى الديمقراطية التي تستند إلى استبدادية انتخابية Electoral Authoritarianism أو ديمقراطية انتخابية Electoral Democracy التي روجت إليها الإدارة الأمريكية في خطاباتها السياسية ، من دون أن نفهم المقاصد والأهداف التي يبتغيها المجتمع الدولي في ظل الدعوة الراهنة للتوجه نحو الخطابات الاصلاحية في المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية وما سواها من مجالات الحياة كافة .[٣٣] فقد وضعت فرنسا وألمانيا

مشروعا متكاملا للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠٠٤ وبالتوازي مع المشروع العربي للإصلاح الذي طرح من الاسكندرية في آذار من العام نفسه ، كي يكون البديل عن مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية في شباط عام ٢٠٠٤ ضمن مبادرتها الدولية (خطابها الاستراتيجي السياسي الذي جاء نتيجة لتعثر تطبيق المشروع الأمريكي في العراق في حينها) ، ليكون البديل عنه وضمن الجهود الأوربية الساعية من أجل التشاور والتنسيق والتفاهم مع دول المنطقة وفي ظل خطاب جماعي يستند إلى الحوار الشامل مع احترام خصوصية كل دولة . على أن يجري التنسيق مع جميع الفواعل البارزة والمؤثرة في المجتمع الدولي كمؤسسات ومنظمات ودول ، بشرط عدم القبول لأي فرض للشروط من الخارج في عملية الاصلاح الشاملة لكي تكون فاعلة ومنتجة.[٣٤]

بمعنى استثمار طاقات المجتمع الحالية وبخاصة التي لديها الرغبة والقدرة على تنمية الذات والمعارف مع الأخذ بالحسبان حالة الشيخوخة التي تعاني منها مجتمعات دول العالم المتقدم التي تسعى إلى فتح باب هجرة أمام العقول والكفاءات من العالم العربي ، لرفد مجتمعاتها بالقوة وسد مواطن الضعف في بنيتها التركيبية الاجتماعية التي تعاني من التقادم والهرم بسبب تزايد معدلات كبار السن في فئاتهم العمرية.

٦ – التناغم مع ثقافة المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي : تؤدي شبكة المعلومات الدولية التي يوفرها الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها دورا بارزا في توجيه الأفكار والرؤى وحتى المواقف سواء أكانت على المستوى السياسي أو المستوى الاجتماعي أو المستوى الثقافي وغيرها من المستويات التي باتت نقطة التقاء وتواصل منظم وبشكل إلكتروني واسع النطاق ليكون متداخلا مع جميع شعوب دول العالم عابرا للحدود والقوميات ولغات التخاطب والاسترسال بين الدول نفسها.

وهذا ما حددته نظرية ثراء وسائل الاعلام والاتصال التي جاء بها كل من " ريتشارد دافت " و " روبرت لينغل " للبدء في تصنيف وتقويم تأثير وسائل الاتصال المختلفة سيما غير الرسمية أو الشخصية في وضع مؤشرات الثراء المعرفي للمعلومة ، من خلال الخطابات الالكترونية التي تتفاعل مع أكبر عدد من الناس في العالم بحيث أصبحت وسيلة تطبيقية لتبادل الخطابات لما توفره من معلومات غنية للمُتلقي . فضلا عن البدء في عملية تنشئة اجتماعية – سياسية التي من شأنها أن تجعل الإنسان على المحك أمام تحولات وتناقضات الخطاب السياسي الراهن ، كونها الحل الأمثل في تحصين المجتمع السياسي وجعله أكثر فاعلية في مجال المشاركة السياسية من خلال تنمية فضاءات الثقافة السياسية المشاركة التي تواءم التحول الديمقراطي ، وتتفق مع مؤشرات توجه العمل نحو الحفاظ على تماسك المجتمع قيميا وثقافيا بالشكل الذي يحاكي الطفرة الشبابية الراهنة التي تحمل فكرا منفتحا على ثقافات الشعوب الأخرى ، بمعنى استيعاب الجيل الجديد من الشباب ودمجهم في مؤسسات الدولة والمجتمع على حد سواء والاستفادة من طاقاتهم ليكون لهم الدور الفعّال والايجابي في تنمية المجتمع في مجالات الحياة كافة .وهذا يتطلب السعي الحثيث نحو الاستفادة من التقارب

العلمي والترابط المعرفي الحاصل بين شعوب وثقافات دول العالم المختلفة حاضرا ومستقبلا في ظل الثورة المعلوماتية للوصول إلى أهداف ومقاصد ما بعد الخطابات السياسية والتطور في منظومة القيم المجتمعية والثقافية والسياسية التي تعزز من مكانة المجتمع والدولة ومواطنيها نظريا وعمليا على مدى المستقبل القريب .

فعلى سبيل المثال أصبحت شبكة الأنترنت Online وتطبيقاتها مثل الفيس بوك وتويتر واليوتيوب والمدونات ومواقع الدردشة بمختلف أنواعها وحتى البريد الالكتروني (المنظومة الرابعة) ، مع أجهزة الهواتف الذكية والمساعدات الرقمية الشخصية (المنظومة الخامسة) وغيرها من التقنيات الحديثة المتطورة المُضافة للوسائل المرئية والسمعية والمكتوبة التقليدية سابقا ، تمثل حالة التنوع في توجيه الخطابات بتقنيات تكنولوجيا المعلومات بشكلها الفردي وحتى المؤسسي العام ضمن منظومة التفاعل مع تطبيقات الواقع الافتراضي العابر للحدود وبسرعة فائقة تفوق التوقعات في ردود الأفعال .[٣٥] إذ أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي في مجال الاتصال أقل غموضا والأكثر وفرة في المعلومات وهي الأساس في ظهور نظرية التسويق الاجتماعي ضمن نظريات الاتصال المعاصرة التي تجمع بين نتائج وبحوث الاقناع وانتشار المعلومات ، مما يسمح بتدفق المعلومات وتأثيرها من خلال هذه الوسائل في نشر الخطابات والطروحات والأفكار الي يُراد تعميمها بشكل واسع على أكثر المجتمعات .[٣٦]

أما فاعلية تأثير وسائل الاتصال (الفيس بوك و الواتساب و التويتر والسناب شات وما سواها من تطبيقات التواصل الاجتماعي) في مستخدميه تتطلب العمل على توجيههم ضد ما يُعرف حاليا ب (خطاب الكراهية) الذي تثيره بعض المواقع الإلكترونية بدوافع وأسباب خاصة ، سيما وإنه يتعامل مع شرائح عمرية مختلفة وبإمكان جميع الجهات والأطراف المساهمة في ذلك التوجيه (البيت، المدرسة، مؤسسات المجتمع المحلي، ومؤسسات الدولة الأخرى ذات الشأن والعلاقة) للوقوف ضده ومحاربته بالكلمة والخطاب ، مع التنبيه إلى الدور الأساسي للإعلام في تخليص الخطاب من الكراهية وصبغه بقيم المودة والتسامح والعيش المشترك .[٣٧]

الخاتمة والاستنتاجات :

من اجل الوصول الى الحالة المثلى للسلم المجتمعي يجب اعادة منتظمات الخطاب السياسي المعاصر واعتماده على صياغة ورؤية جديدة للتعاطي مع المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي باتت على المحك سيما في مرحلة ما بعد الانتصارات المُتحققة في العراق وبعض الدول المجاورة له ، ناهيك عن العمل على إيجاد وسائل جديدة من شأنها أن تضيف إليها القدرات المُضاعفة في محاربة الفكر المتطرف والمُتشدد الذي بات يهدد كيان ووجود المجتمعات بسبب تصاعد خطر التنظيمات الارهابية المسلحة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي منذ عام ٢٠٠٣ . من هنا يمكننا تحديد أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث في مجال تحليل إشكاليات الخطاب السياسي المؤسسي ومضامينه في العراق خلال المرحلة الراهنة من تاريخه المُعاصر والتي تكمن في الاتي :

١ – الدقة والتركيز في مضمون الخطاب وتحليل تفاصيله من أجل العمل على زيادة وعي المُجتمع (عمق محتوى رسالة الخطاب) .

٢ – الابتعاد عن التشكيك والتحريض في الخطاب السياسي حاضرا ومستقبلا لضمان العقلانية والحكمة في معالجة المحنة الراهنة وللبدء باستراتيجيات جديدة ضامنة لحياة الانسان في كل زمان ومكان (الخطاب المتزن والمتوازن).

٣ – الاتساق ما بين الخصوصيات والوضع العام لواقع الهويات والثقافات الاجتماعية كافة ، بمعنى الانتقال من الخاص إلى العام وعلى أسس وثوابت وطنية مشتركة تضمن الاستقرار والأمن في مجالات الحياة كافة (الخطاب الهادئ – الفاعل) .

٤ - نشر الثقافة المدنية (الخطاب المعتدل) لمواجهة التطرف والتشدد الذي يضرب بنية المجتمعات كافة داخليا وخارجيا والتعامل مع الآخر على وفق قيم التسامح والوسطية والاعتدال .

٥ - تنمية الوعي المجتمعي بخطورة تحديات المرحلة الراهنة للحفاظ على السلم الاجتماعي ومكافحة ظاهرتي الإرهاب والتطرف الفكري من أجل تمكين الاستقرار الشامل في المجتمع والمضي نحو النهوض بالواقع السياسي والاجتماعي في البلاد .

٦ – تحديث المناهج التربوية والتعليمية الأساسية بقيم حقيقية تقوي دعائم الوحدة الوطنية وتصون مرتكزات التلاحم الاجتماعي للحفاظ على السلم المدني ، وإبعاد البلاد من خطر الانزلاق في متاهات المواجهات والحروب الداخلية المدفوعة باستقطاب طائفي سياسي جانبي والمدعوم من خارج الحدود ، والتي بدأت حاليا تذوي وتنتهي بسرعة فارقة بسبب الوعي المجتمعي وتماسك جميع مؤسسات الدولة مع مراجعها الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية كما حدث في مرحلة سابقة خلال الأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ .

٧ – تجفيف منابع الإرهاب بأشكاله المختلفة من خلال رصد تمويله والتضييق على حلقاته الإرهابية بُغية القضاء عليه وبشكل متكامل وعاجل وعلى كافة المستويات ومختلف المجالات .

٨ - تأسيس مراكز متخصصة في موضوعة البحث العلمي واعتماد أحدث التقنيات العلمية التي من شأنها أن ترفد مؤسسات الدولة كافة بالمعلومات والمعرفة التي من شأنها تطوير مكامن القوة والتميز والإبداع في المواطن العراق الذي استطاع أن يحقق النصر الكبير سيما الشباب منهم الذين لبّوا نداء المرجعية الدينية الرشيدة في الدفاع والذود عن الوطن والمقدسات ، مع توظيف جميع موارد الدولة خلال المرحلة القادمة وتوجيهها نحو فائدة المجتمع لتحقيق أعلى منفعة متبادلة في ظل الاستجابة السريعة لفاعلية جودة الأداء وحُسن الإدارة .

٩ - البدء في عملية تنموية شاملة لمعالجة مشاكل المجتمع كافة ((الفقر ، الأمية ، المرض ، العجز ، العوز ، والشيخوخة ...)) إعمالا بما نصّت عليه الفقرات الأربع من المادة (٢٩) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

١٠ – الاعتماد على وسائل وأدوات التطور الحديثة في مجال التنشئة الاجتماعية والتربوية والتعليمية التي من شأنها أن تجعل الإنسان على

المحك أمام قضايا الخطاب الراهنة من أجل اكتساب المهارات الكافية والمعارف الجديدة وتوظيفها بشكل عملي (القدرة على صيرورة خطاب مجتمعي متوازن ومؤثِر) ، كونها الحل الأمثل في تحصين المجتمع والحفاظ على تماسكه وموائمته مع الطفرة الحاصلة في التطور النوعي لدى الفئات العمرية من الشباب في عالمنا المُعاصر لما تحمله من محتوى ومضمون فكري فيه الشيء الكثير من النضج المعرفي المنفتح على ثقافات الأمم والشعوب الأخرى ، بمعنى استيعاب الجيل الجديد من الشباب ودمجهم في مؤسسات الدولة كافة والاستفادة من طاقاتهم الإبداعية ليكون لهم الدور الريادي الفعّال والايجابي في تنمية المجتمع في مجالات الحياة كافة .

١١ – استثمار طاقات المجتمع الحالية وبخاصة التي لديها الرغبة والقدرة على تنمية الذات والمعارف مع الأخذ بالحسبان حالة الشيخوخة التي تعاني منها مجتمعات دول العالم المتقدم التي تسعى إلى فتح باب هجرة أمام العقول والكفاءات لرفد مجتمعاتها بالقوة وسد مواطن الضعف في بنيتها الاجتماعية التي تعاني من التقادم والهرم بسبب تزايد معدلات كبار السن في فئاتهم العمرية .

١٢ – السعي الحثيث نحو الاستفادة من التقارب العلمي والمعرفي والتكامل الحاصل بين شعوب وثقافات دول العالم المختلفة في ظل الثورة المعلوماتية للوصول إلى أهداف ومقاصد ما بعد التعليم والتعلم والتطور في منظومة القيم التربوية التي تعزز من مكانة الإنسان علميا وعمليا من أجل إنضاج خطاب اجتماعي سياسي فيه الشيء الكثير من النضج والتوازن الفاعل مع مستجدات الحياة العامة حاضرا ومستقبلا .

المصادر:

[١]–يناس ضياء مهدي ،تحليل القوى الاستراتيجية المؤثرة للخطاب السياسي دراسة حالة الخطب السياسية لبراك أوباما، مجلة الأستاذ ،العدد٢٠٠ ، كلية التربية / أبن رشد للعلوم الإنسانية،بغداد ٢٠١٢.

[٢]– كامل جاسم المرياتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي، ط١، في: ندوة فكرية لبيت الحكمة، بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٩٧،.

[٣]– ينظر: قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدّراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السّياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر،٢٠١٠.

[٥] الحارث عبد الحميد حسن و غسان حسين سالم دايني، علم النفس الأمني،ط٢،بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦،

[٦]– محمد عبد الكريم نافع، الأمن القومي،ط١،القاهرة، مطبوعات الشعب، ١٩٧٥، ص١١.

[٧]–شفيق رضوان، علم النفس الاجتماعي،ط١، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٩٧.

[٨]-فراس عباس البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف، ط١، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠،

[٩]- فوزية العطية، المدخل إلى دراسة علم النفس الاجتماعي،ط١،بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ص٢٢. و للتعرف على مفهوم، وأنواع، وأهداف وبناء الجماعة ينظر: أحمد محمد الزعبي، علم النفس الاجتماعي، ط١،عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص١٢٩ و ما بعدها.

[٨]- برنامج الامم المتحدة الإنمائي (إعداد)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص٣١.

[١٠] See: Gould, J and, W. L., A Dictionary of the Social Science,(London: without, 1959), P 626.

[٩]- كامل جاسم المرياتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي، المصدر السابق، ص١١.

[١٠]-بشير الوندي، الأمن المفقود دور الاستخبارات والتنمية في استتباب الأمن ، ط١، بيروت ، دار الصفار،
ص٣٠ .

[١١]-بشير الوندي، الأمن المفقود دور الاستخبارات والتنمية في استتباب الأمن ، المصدر السابق، ص ص٣٠-٣١.

[١٢]-محمد ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن نحو علم اجتماع أمني ، ط٢،طرابلس- لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٠٨، ص٦٣.

[١٣]-الطيب البكوش، الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، http:// www. ladn. Aihr. Ory. .

[١٤]- عبد الله غني العزاوي، السياسة الاجتماعية والأمن الإنساني في العراق دراسة اجتماعية تحليلية، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠، (١٧) ابن منظور ، لسان العرب ، ج٢، ط٢ ، بيروت ، دار صادر ، ١٩٩٤،

[١٥]-عماد عبد اللطيف، تحليل الخطاب السياسي في العالم العربي التأريخ والمناهج والافاق،مجلة البلاغة وتحليل الخطاب العدد ٦،ربيع ٢٠١٥..

[١٦_ب]ول بريمر و مالكوم ماك - كونل، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو،ترجمة عمر الايوبي ،دار الكتاب العربي ،بيروت ٢٠٠٦

زهير كاظم عبود ، عن المؤسسة الأمنية التي شيدها النظام المباد (١-٢)،جريدة المدى ،العدد ١١٦ الخميس ٢٠ أيار ٢٠٠٤

[١٧]- محمد سيد أحمد علي اليمني ،الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية دراسة تحليلية لأفكار رموز الطبقة الوسطى ، دار الكتب العربية ، بيروت ، .

[١٨]-الحاجة سعود ، استراتيجية الشرعية والاستمرار للأنظمة السياسية العربية دراسة بنائية للخطاب السياسي ، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف (المسيلة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٥.

[١٩]-إيناس ضياء مهدي ، تحليل القوى الاستراتيجية المؤثرة في الخطاب السياسي دراسة حالة الخطب السياسية لباراك اوباما ، م /

الاستاذ ، جامعة بغداد ، كلية التربية / أبن رشد ، العدد / ٢٠٠ ، ٢٠١٢ .

[٢٠]–مهملي بن علي ، الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد ١٣ ، حزيران ٢٠١٦ ،جامعة الشهيد حمّه لخضر ، الجزائر.

❖ باتريك شارودو الذي شغل منصب مدير مركز تحليل الخطاب (CAD) وأصدر مع دومينيك منغنو كتاب (معجم تحليل الخطاب) .

[٢١]–سماح حمدي ، تحليل الخطاب السياسي ما يجب أن يكون ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية .

[٢٢]–الحاجة سعود ، استراتيجية الشرعية والاستمرار للأنظمة السياسية العربية دراسة بنائية للخطاب السياسي .

[٢٣]–سناء سيكولوجية تنظيم داعش ... وشم الدين بالدم ، في كتاب مجموعة باحثين ، داعش إيكولوجيا التمدد ... وشم الدين بالدم ، بغداد ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الثانية ، حزيران ٢٠١٦ .

[٢٤]–الطاهر لبيب ، من الخوف إلى التخويف : مساهمة في تعريف ثقافة الخوف ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، السنة / ٢٩ ، العدد / ٣٣٠ ، آب / ٢٠٠٦.

[٢٥]–تمت تلاوة الخطاب من قبل مكتب السيستاني في النجف في ١٤ محرم ١٤٢٨ ه المصادف في الثالث من شباط ٢٠٠٧ ، ينظر : رايدر فيسار" العرقية، الفدرالية، وفكرة المواطنة الطائفية في العراق: تحليل نقدي (باحث في المعهد النرويجي للشؤون الدولية ورئيس تحرير الموقع الالكتروني www.historiae.org بالعراق الخاص)، https://www.icrc.org/ar/downloa d/file/27874/irrc-868_visser.pdf ، https://www.saffar.org/?act=artc &id=1101 ، تاريخ الزيارة ٢٨ / ١٢ / ٢٠١٧ .

[٢٦]– عبد السلام البغدادي ، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني ، سلسلة بيت الحكمة العراقي، بغداد، العدد/٣٠ ، ٢٠١٢.

[٢٧]– عقيل الخفاجي ، الفساد والإصلاح : الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي ، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، ٢٠١٦.

[٢٨]– معتز بالله عبد الفتاح ، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، السنة / ٢٨ ، العدد / ٣٢٦ ، نيسان / ٢٠٠٦ .

[٢٩]–عقيل الخفاجي ، الفساد والإصلاح : الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي ، مصدر سبق ذكره .

[٣٠]–بشرى جميل الراوي ، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير – مدخل نظري ، مجلة

الباحث الاعلامي ، جامعة بغداد ، كلية الاعلام ، العدد / ١٨ ، ٢٠١٢ ، ص ٩٦ .

[٣١]-فاطمة العقاربة (وآخرون)، التصدي لخطاب الكراهية عبر الانترنت ، مركز هي للسياسات العامة ، الاردن ، كانون الأول / ٢٠١٤ ،

[٣٢]- عيسى عودة برهومة ،تمثلات اللغة في الخطاب السياسي ،عالم الفكر، العددا المجلد ٣٦،عمان، سبتمبر ٢٠٠٧.

33- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=57790ف

34- www.majma.org.jo/res/seasons/31/31-14.doc :

35- maaber@scs-net.org .

36- http://www.acrseg.org/6921ف

37- https://www.treasury.gov/resource center/sanctions/Documents/1483 .pdf

38- http://carnegie-mec.org/2014/04/23/ar-pub-55405ف

39- http://www.niqash.org/ar/articles/politics/3087/ف

40- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=212605

الهوامش:

[١]باقر جاسم محمد ،الخطاب السياسي واللغة العادية، الحوار المتمدن ،العدد ١٤٦٨ - ٢٠٠٦ / ٢ / ٢١ منشور على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=57790

[٢]عيسى عودة برهومة ،تمثلات اللغة في الخطاب السياسي ،عالم الفكر، العددا المجلد ٣٦،عمان، سبتمبر ٢٠٠٧،ص١٢٨.

[٣]وليد عبد الحي ،لغة الخطاب السياسي المشكلة والحل ،جامعة اليرموك ،المحاظرة 15،٢١تشرين الثاني ٢٠١٣ منشورة على الرابط www.majma.org.jo/res/seasons/31/31-14.doc:

[٤]باقر جاسم محمد ،مصدر سابق.

[٥]ايناس ضياء مهدي ،تحليل القوى الاستراتيجية المؤثرة للخطاب السياسي دراسة حالة الخطب السياسية لبراك أوباما، مجلة الأستاذ ،العدد٢٠٠ ، كلية التربية / أبن رشد للعلوم الإنسانية،بغداد ٢٠١٢ ص٩٠٣.

(١) كامل جاسم المرياتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي، ط١، في: ندوة فكرية لبيت الحكمة، بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٩٧،ص٩-١٠.

(٢) ينظر: قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدّراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السّياسية والاعلام، جامعة الجزائر، الجزائر،٢٠١٠، ص١٨.

(٣) أكرم أنطاكي، في الأمن الإنساني وتداعياته، maaber@scs-net.org .

(٤) الحارث عبد الحميد حسن و غسان حسين سالم دايني، علم النفس الأمني،ط٢،بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦، ص١٤٥.

(٥) ينظر: محمد عبد الكريم نافع، الأمن القومي،ط١،القاهرة، مطبوعات الشعب، ١٩٧٥، ص١١.

(٦) شفيق رضوان، علم النفس الاجتماعي،ط١، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٩٧.

(٧) ينظر: فراس عباس البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف، ط١، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٢٢.

(٨) ينظر: فوزية العطية، المدخل إلى دراسة علم النفس الاجتماعي،ط١،بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ص٢٢. و للتعرف على مفهوم، وأنواع، وأهداف وبناء الجماعة ينظر: أحمد محمد الزعبي، علم النفس الاجتماعي، ط١،عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص١٢٩ و ما بعدها.

(٩) ينظر: برنامج الامم المتحدة الإنمائي (إعداد)، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص٣١.

(١٠)See: Gould, J and, W. L., A Dictionary of the Social Science,(London: without, 1959), P 626.

(١١) كامل جاسم المرياتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي، المصدر السابق، ص١١.

(١٢) بشير الوندي، الأمن المفقود دور الاستخبارات والتنمية في استتباب الأمن ، ط١، بيروت ، دار الصفار، ص٣٠ .

(١٣) بشير الوندي، الأمن المفقود دور الاستخبارات والتنمية في استتباب الأمن ، المصدر السابق، ص ص٣٠-٣١.

(١٤) محمد ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن نحو علم اجتماع أمني ، ط٢،طرابلس- لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٠٨، ص٦٣.

(١٥) الطيب البكوش، الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، http:// www. ladn. Aihr. Ory. .

(١٦) ينظر: عبد الله غني العزاوي، السياسة الاجتماعية والأمن الإنساني في العراق دراسة اجتماعية تحليلية، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١٧٣-١٧٤.

(١٧) ابن منظور ، لسان العرب ، ج٢، ط٢ ، بيروت ، دار صادر ، ١٩٩٤، ص٤٨٩ .

٦ شريف عبادة اللبان ، ليث عيادة اللهيبي،التعددية الإعلامية في العراق أداة للوحدة الإعلامية ام وسيلة للصراع، المركزالعربي للبحوث والدراسات، القاهرة ٢٠١٤.دراسة منشورة على الرابط : http://www.acrseg.org/6921

٧ عماد عبد اللطيف، تحليل الخطاب السياسي في العالم العربي التأريخ والمناهج والافاق،مجلة البلاغة وتحليل الخطاب العدد ٦،ربيع ٢٠١٥، ص١٢٥.

٨ جاسم يونس الحريري ، إشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق والربيع العربي ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص ٢٣ .

٩ عبد العظيم جبر حافظ ، النظام السياسي الديمقراطي والأمن الوطني ، بغداد ، مؤسسة ثائر العصامي ، ٢٠١٧ ، ص ٨٤

١٠ المصدر نفسه،ص٤٦.

١١ وثيقة اجتماع مجلس الامن رقم ٤٧٦١ في ٢٢ ايار ٢٠٠٣ ، رابط الوثيقة : https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Documents/1483.pdf

١٢ بول بريمر و مالكوم ماك - كونل، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو،ترجمة عمر الايوبي ،دار الكتاب العربي ،بيروت ٢٠٠٦،ص٦٠.

١٣ المصدر نفسه ص ٥٩

[14] زهير كاظم عبود ، عن المؤسسة الأمنية التي شيدها النظام المباد (١-٢)،جريدة المدى ،العدد ١١٦ الخميس ٢٠ أيار ٢٠٠٤ ص١٠

[15] حارث حسن ، الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء،مركز كارنيغي للشرق الأوسط ٢٣ نيسان ٢٠١٤، دراسة منشورة على الرابط :

http://carnegie-mec.org/2014/04/23/ar-pub-55405

[16] ويبدوا ذلك واضحا من خلال سؤال مراسل الجزيرة و مراسل ال بي بي سي عربي في المؤتمر الصحفي لاعلان تشكيل مجلس الحكم حول ان مجلس الحكم العوبة بيد الامريكان مما اثار حفيضة السياسيين السنة فرد عدنان الباججي حول سؤال مراسل الجزيرة بالقول ان وسائل الاعلام العربية يمكنها ان تقوم بعمل جيد اذا ما اولت اهتمامها للتغييرات الحقيقية التي تحدث في العراق ما دفع نصير الجادرجي للقول "أقول للاعلام العربي توقفوا عن تقديم النصح الى العراقيين بمحاربة الامريكان " للمزيد انظر: بول بريمر ، مصدر سبق ذكره ،ص١٣٥.

[17] شوان زولال ،تقسيم العراق ما هي احتمالية قيام دولة كردستان المستقلة ،مقال منشور بتاريخ ١٢-٠٧-٢٠١٢ على الرابط :

http://www.niqash.org/ar/articles/politics/3087/

[18] سلمان محمد شناوة ، ماتبقى من الهوية الوطنية العراقية ،الحوار المتمدن-العدد: ٢٩٨٣ - ٢٠١٠ / ٤ / ٢٢ ، الرابط :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=212605

[19] محمد سيد أحمد علي اليمني ،الخطاب السياسي للطبقة الوسطى المصرية دراسة تحليلية لأفكار رموز الطبقة الوسطى ، دار الكتب العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣ .

[20] - الحاجة سعود ، استراتيجية الشرعية والاستمرار للأنظمة السياسية العربية دراسة بنائية للخطاب السياسي ، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف (المسيلة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ٣٢ .

[21] إيناس ضياء مهدي ، تحليل القوى الاستراتيجية المؤثرة في الخطاب السياسي دراسة حالة الخطب السياسية لباراك اوباما ، م / الاستاذ ، جامعة بغداد ، كلية التربية / أبن رشد ، العدد / ٢٠ ، ٢٠١٢ ، ص ص٩٠٢ - ٩٠٥ .

[22] - مهملي بن علي ، الخطاب السياسي وآليات تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد ١٣ ، حزيران ٢٠١٦ ،جامعة الشهيد حمه لخضر ، الجزائر ، ص ٨٧ .

❖ باتريك شارودو الذي شغل منصب مدير مركز تحليل الخطاب (CAD) وأصدر مع دومينيك منغنو كتاب (معجم تحليل الخطاب) .

[23] - د . سماح حمدي ، تحليل الخطاب السياسي ما يجب أن يكون ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٦ ، ص ١ .

[24] - الحاجة سعود ، استراتيجية الشرعية والاستمرار للأنظمة السياسية العربية دراسة بنائية للخطاب السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .

[25] - سناء سيكولوجية تنظيم داعش ... وشم الدين بالدم ، في كتاب مجموعة باحثين ، داعش إيكولوجيا التمدد ... وشم الدين بالدم ، بغداد ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الثانية ، حزيران ٢٠١٦ . ص ١٨٧ – ١٨٩ .

[26] - الطاهر لبيب ، من الخوف إلى التخويف : مساهمة في تعريف ثقافة الخوف ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، السنة / ٢٩ ، العدد / ٣٣٠ ، آب / ٢٠٠٦ ، ص ص ١٣ – ١٥ .

[27] - تمت تلاوة الخطاب من قبل مكتب السيستاني في النجف في ١٤ محرم ١٤٢٨ ه المصادف في الثالث من شباط ٢٠٠٧ ، ينظر : رايدر فيسار" العرقية، الفدرالية، وفكرة المواطنة الطائفية في العراق: تحليل نقدي (باحث في المعهد النرويجي للشؤون الدولية ورئيس تحرير الموقع الالكتروني www.historiae.org بالعراق الخاص)، https://www.icrc.org/ar/download/file/27874/irrc-868_visser.pdf ،ص٨ . ثم قارن مع الشيخ حسن الصفار ، التعايش المذهبي

ورؤية سماحة السيد آية الله العظمى علي السيستاني ، متاح على الرابط :

https://www.saffar.org/?act=artc&id=1101 ، تاريخ الزيارة ٢٨ / ١٢ / ٢٠١٧ .

[٢٨] – د . عبد السلام البغدادي ، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني ، سلسلة بيت الحكمة العراقي، بغداد، العدد/٣٠ ، ٢٠١٢، ص٨٣ .

[٢٩] – المصدر نفسه ، ص ٦٧ .

[٣٠] – عقيل الخفاجي ، الفساد والإصلاح : الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي ، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، ٢٠١٦ ، ص ١٥ .

[٣١] – المصدر نفسه ، ص ص ١٨ – ١٩ .

[٣٢] – المصدر نفسه ، ص ص ٢٤ – ٢٥ .

[٣٣] – معتز بالله عبد الفتاح ، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، السنة / ٢٨ ، العدد / ٣٢٦ ، نيسان / ٢٠٠٦ ، ص ص ١٧ – ١٨ .

[٣٤] – عقيل الخفاجي ، الفساد والإصلاح : الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٣ – ٢٩ .

[٣٥] – د . بشرى جميل الراوي ، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير – مدخل نظري ، مجلة الباحث الاعلامي ، جامعة بغداد ، كلية الاعلام ، العدد / ١٨ ، ٢٠١٢ ، ص ٩٦ .

[٣٦] – المصدر نفسه ، ص ٩٩ .

[٣٧] – د . فاطمة العقاربة (وآخرون)، التصدي لخطاب الكراهية عبر الانترنت ، مركز هي للسياسات العامة ، الاردن ، كانون الأول / ٢٠١٤ ، ص ٧ .